



حملة سودان المستقبل

ملاحظات لتطوير نداء الحرية والتغيير الصادر عن "تجمع المهنيين السودانيين"

السادة والسيدات في تجمع المهنيين السودانيين

تحية طيبة وبعد ،

أطلعت حملة سودان المستقبل على نص الوثيقة التي اصدرتموها بعنوان "أعلان الحرية والتغيير" – واستجابة لندائكم بتطوير الوثيقة كون بنودها مفتوحة وخصوصا فيما يتعلق بالحكومة الانتقالية ، نتقدم إليكم بهذه الملاحظات النقدية عسى أن تستصحبوها في أي صيغة معدلة ومطورة للإعلان. ونعد أنه في حالة أخذ ملاحظتنا بعين الاعتبار لن نتأخر في التوقيع على هذه الوثيقة .

1. الديباجة (دون تعديل)

2. المادة (أولا : التنحي الفوري للبشير و نظامه دون قيد أو شرط) – نقتح إضافة فقرة (و حل حزب المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية كونها حركات أرهايية إجرامية ومصادرة اموالهما وممتلكاتهما للخزينة العامة).

3. الفقرة (ثانياً: تشكيل حكومة انتقالية قومية من كفاءات وطنية بتوافق جميع أطراف الشعب السوداني تحكم لأربع سنوات وتضطلع بالمهام التالية) . نرفض بشكل قاطع أن تحكم أي حكومة إنتقالية دون تفويض شعبي لمدة 4 سنوات (فترة برلمانية كاملة) ونرى ان هذا سيكون مدخلا للصراعات والشلل لهذه الحكومة وفي المحصلة قيام الانقلابات ضد هذه الحكومة . إن مهام الانتقال المحددة في وثيقتكم يمكن إنجازها في فترة 6-12 شهراً. نقتح أن تحدد الفترة الانتقالية والحكومة الإنتقالية بعام واحد لا غير. يجب أيضاً النص على التزام أعضاء الحكومة الإنتقالية وسلطات السيادة والتشريع الإنتقالية بعدم الترشح لأي انتخابات قادمة وذلك حتى يكون تركيزهم حصراً على مهامهم المكلفين بها .

4. الفقرة (١) - وقف الحرب بمخاطبة جذور المشكلة السودانية ومعالجة آثارها بما في ذلك إعادة النازحين واللجئين طوعاً إلى مواطنهم الأصلية وتعويض المتضررين تعويضاً عادلاً و ناجزاً ومعالجة مشكلة

الإراضي مع المحافظة على الحواكير التاريخية). – نعرض على الجملة الأخيرة (مع المحافظة على الحواكير التاريخية) لأنها لا تتفق مع النظريات الحديثة في التنمية ومبدأ الفردية وحق كل المواطنين المقيمين في بقعة ما في الحصول على نفس الحقوق والواجبات بما فيها حق ملكية الأراضي كما توقف إمكانية تطوير نظام الحاكورة قانونياً عبر نقدنة / تسييل أرض الحاكورة مثلاً (land monetization). هذه النقطة ستكون محل خلاف لذلك نقتح حذفها. حل قضايا الأرض يجب أن يترك لحكومة منتخبة وفق برنامجها الذي تجد التفويض الشعبي عليه. أيضاً نقتح إضافة بند (وأعادة الأراضي التي انتزعت من مالكيها لصالح مشاريع استثمارية بدون موافقتهم لأصحابها وكذلك استعادة أراضي الدولة التي تم منحها للاستثمار الإجنبي بمخالفة للقانون أو المنفعة الوطنية)

5. الفقرة (٢)- وقف التدهور الاقتصادي وتحسين حياة المواطنين في كل المجالات المعيشية). – كيف يتم ذلك ؟ نقتح أن تكون الفقرة كالتالي : (وقف التدهور الاقتصادي وتحسين حياة المواطنين في كل المجالات المعيشية عبر وضع خطة إسعافية لتنشيط الإنتاج والزراعي والصناعي وحل الأزمات المالية وترشيد الصرف العام وتوفير الميزانية الكافية لتأسيس مخزون استراتيجي للمواد الغذائية و البترولية و خلافه لسد الفجوات في المواد الغذائية و المحروقات خلال الفترة الانتقالية).

6. الفقرة (٣-عمل ترتيبات أمنية نهائية مكتملة لاتفاق سلام عادل) – نقتح أن تلحق بالفقرة رقم (1) وتقتل.

7. الفقرة (٤) - الإشراف على تدابير الفترة الانتقالية وعملية الانتقال من نظام شمولي يتحكم فيه حزب واحد إلى نظام تعددي يختار فيه الشعب ممثليه، مع إعادة هيكلة الخدمة المدنية والعسكرية (النظامية) بصورة تعكس استقلاليتها وقوميتها وعدالة توزيع الفرص فيها دون المساس بشروط الأهلية والكفاءة). مبدئياً لا اعتراض على هذه الفقرة ولكن ما هي هذه التدابير ؟

8. الفقرة (٥) - إعادة بناء وتطوير المنظومة الحقوقية والعدلية، وضمان استقلال القضاء وسيادة القانون). يجب النص وتحديد الاطار الدستوري الذي ستعمل تحته الحكومة الانتقالية – مثلاً دستور 56 المعدل 64 المعدل 86 او الدستور الانتقالي ٢٠٠٥. أيضاً يجب النص على الغاء كل القوانين المتنافية مع الدستور المتبنى ومن الأفضل النص على العودة لقوانين 1974.

9. الفقرة (٦)- العمل على تمكين المرأة و محاربة جميع أشكال التمييز و الاضطهاد التي تعاني منه). يجب النص صراحة هنا على توقيع وإجازة اتفاقية منع كافة اشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)

10. الفقرة (٧)-تحسين علاقات السودان الخارجية و بناؤها على اسس الاستقلالية و المصالح المشتركة و البعد عن سياسة المحاور مع إيلاء أهمية خاصة للعلاقة مع دولة جنوب السودان الشقيقة). – لا بد من النص هنا على (إعادة حق الجنسية للمواطنين السودانيين الذين نزع منهم هذا الحق اعتباطاً من قبل رئيس النظام اعقاب استفتاء جنوب السودان .)

11. الفقرة (٨)- التزام الدولة بدورها في الدعم الاجتماعي و تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال سياسات دعم الصحة و التعليم و الاسكان مع ضمان حماية البيئة و مستقبل الأجيال .) دون تعديل

12. الفقرة (٩- إقامة مؤتمر دستوري شامل لحسم كل القضايا القومية وتكوين اللجنة القومية للدستور.) ما هو الغرض من هذا المؤتمر ومن تكوين اللجنة القومية للدستور ، هل اعداد دستورانتقالي أم دائم ؟ هل سيتم اجازة اي دستور يخرج من هذا المؤتمر و/او اللجنة ؟ ما هي آلية الإجازة ؟ نقترح هنا أن تعدل الفقرة لتقرأ: (إقامة مؤتمر دستوري شامل لمناقشة كل القضايا القومية وإعداد مشروع الدستور الدائم ورفع لاجازته من قبل المؤسسات التشريعية المنتخبة بعد الفترة الإنتقالية و عرضه للتصويت عليه بعدها في استفتاء شعبي).

13. الفقرة (ثالثاً: وقف كافة الانتهاكات ضد الحق في الحياة فوراً، وإلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات وتقديم الجناة في حق الشعب السوداني لمحاكمة عادلة وفقاً للمواثيق والقوانين الوطنية والدولية.) – لا تعديل الا في مجال الصياغة بتغيير محاكمة الى محاكمات مع الأخذ في الاعتبار أن تطبيق العدالة الانتقالية هي مهمة متواصلة تقوم بها الحكومات المتعاقبة تضمن كمادة في مشروع الدستور السوداني كجرائم لا تسقط بالتقادم.

أيضاً نلاحظ إن الإعلان نقصته الاشياء التالية:

1. أغفل ذكر جهة السيادة اثناء فترة الإنتقال. نقترح أن يحكم الفترة دستور 56 المعدل 64 المعدل 86 مع ادخال بعض التعديلات الطفيفة فيه. وفقاً لذلك تكون جهة السيادة مكونة من 3 اعضاء مجلس سيادة يمثلون مناطق شرق ووسط وغرب السودان وتكون رئاسته دورية كل شهر بينهم.

2. أغفل ذكر جهة التشريع في الفترة الانتقالية . نقترح قيام مجلس تشريعي انتقالي من 100 عضو يمثلون بشكل نسبي كافة المؤسسات السياسية والمدنية والاهلية في السودان (الأحزاب السياسية / الحركات الثورية المسلحة / القوات النظامية / منظمات المجتمع المدني / منظمات الشباب والمرأة الادارات الأهلية والطرق الصوفية / الخ) على ان راعي التوازن الجهوي والثقل السكاني.

3. اغفل ذكر الادارة في الاقاليم. نقترح تقسيم السودان ل6 اقاليم رئيسية يكون لكل منها حكومة اقليمية تتكون بالتراضي وتحظى بدعم قوى السياسية والمدنية هناك والحركات الثورية (ان وجدت) والقوات النظامية الخ.

مع كامل التقدير لكم

رضوان داؤد

نائب رئيس حملة سودان المستقبل

3 يناير 2018م